

## أهداف الملتقى

- إبرام الملتقى إلى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها:
  - الوقوف على المستجدات التي أقرها المرسوم الرئاسي رقم 247-15 وكذا المرسوم التنفيذي رقم 199-18، وبيان مدى كفايتهما لتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.
  - شرح ومناقشة وتحليل الأحكام الجديدة التي أقرها قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، وكذا القواعد التي تضمنها المرسوم التنفيذي رقم 199-18.
  - مناقشة الجوانب العملية لمستجدات الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام من خلال إشراك الممارسين في هذا المجال.
  - بيان دور القطاع الخاص في الحركية التنموية والاستثمار العمومي لاسيما على المستوى المحلي في إطار مفهوم "تفويض المرفق العام المحلي".
  - الخروج بنتائج وتوصيات من شأنها تعزيز الإطار القانوني لتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام في الجزائر في ضوء الممارسة العملية.

## محاو الملتقى

- تتجسد محاور الملتقى في ما يأتي:
  - المحور الأول: المستحدث في طرق وإجراءات إبرام الصفقات العمومية
  - المحور الثاني: إشكالات تنفيذ الصفقات العمومية
  - المحور الثالث: الآليات الجديدة لرقابة الصفقات العمومية
  - المحور الرابع: تنظيم عقود تفويضات المرفق العام
  - المحور الخامس: سبل تعزيز تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام على ضوء الممارسة القضائية.

## موضوع الملتقى وإشكاليته

لا يختلف اثنان في أن الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام أداة لتحقيق التنمية الوطنية وتنفيذ البرامج الاقتصادية، كما تعد من أهم أوجه إنفاق العمومي، فهي المحور الذي تلتقي فيه مسارات التنمية والتطور، مع تحديات العمل المحلي ومقتضيات المرفق العمومي.

وبالنظر إلى هذه الأهمية فقد أولى المنظم الجزائري هذا الموضوع العناية الكبيرة، ويتجلى ذلك من خلال الإصلاحات المتلاحقة للقانون المنظم للصفقات العمومية والتي كان آخره المرسوم الرئاسي رقم: 247-15 المتضمن قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، وكذا المرسوم التنفيذي رقم: 199-18، يتعلق بتفويض المرفق العام، حيث أقرت أحكامها الكثير من الإصلاحات التي تصب في إطار الموازنة بين متطلبات توفير الحاجات العامة للجمهور وتلبية الطلبات العمومية من جهة، ومقتضيات ترشيد إنفاق العام من جهة ثانية.

وفي هذا الصدد يثار التساؤل حول مدى فعالية الإطار القانوني المنظم للصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام على ضوء الممارسة العملية ؟

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل

تحت الرعاية المساندة  
لوالي ولاية جيجل

تنظم

كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم الحقوق

بالتنسيق مع فرقة البحث PRFU

"الجماعات الإقليمية في ضوء المنظومة القانونية"

ملتقى وطني بعنوان:

الجوانب العملية  
لمستجدات الصفقات  
العمومية وتفويضات المرفق  
العام طبقا للمرسوم  
الرقم 247-15

يومي: 13 / 12 ديسمبر 2018

بقاعة المحاضرات الكبرى "جرني مبارك"  
القطب الجامعي - تاسوست-



